

مؤسسة قادر  
للتنمية  
المجتمعية

2011

التقرير الإداري السنوي

## قائمة المحتويات

2	مقدمة
3	الحاكمة في مؤسسة قادر
3	طاقم عمل المؤسسة
4	الهيكل التنظيمي
5	الرؤيا
5	الرسالة
5	القيم والمبادئ
6	التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة
7	استراتيجيات المؤسسة
8	إنجازات المؤسسة خلال العام 2011
8	الهدف الإستراتيجي الأول
8	1. مشاريع القطاع الاجتماعي بالشراكة مع الهيئات المحلية
16	2. مشروع دعم الإدارة العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة (وزارة الشؤون الاجتماعية)
17	الهدف الاستراتيجي الثاني
17	1. مشروع تمكين اقتصادي لأسر الأشخاص ذوي إعاقة
18	الهدف الاستراتيجي الثالث
18	1. دراسة مقترحة لتعديل قانون حقوق المعوقين رقم 4 لعام 1999
18	2. مشروع دليل إرشاد المعلم
20	الهدف الاستراتيجي الرابع
20	1. مشروع رصد انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
21	2. الاحتفال بيوم المرأة الفلسطينية
22	خدمات استشارية قدمتها مؤسسة قادر
23	تطلعات قادر المستقبلية
24	الملاحق
25	ملحق رقم (1) : أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية
26	ملحق رقم (2) : الموظفين
27	ملحق رقم (3) : خلفية حول مشاريع البلديات في القطاع الاجتماعي

إن بناء مستقبل المجتمع في ظل الاقتصاد المعرفي هو في الحقيقة قائم على مجموع الخبرات المعرفية لمؤسسات ومنظمات المجتمع، وعلى قدرة هذه المؤسسات على إحداث التغيير في سلوكها المؤسسي بما يبرهن على استفادتها من المعرفة كأصل من أهم أصولها، والدور البشري هو الأهم في بناء النظام المعرفي للمؤسسات وبالتالي تأثيره الكبير في التغيير المجتمعي.

فكيف بإمكان المؤسسات الفلسطينية اليوم أن تسير باتجاه التحول نحو البناء المعرفي الذي نأمل من وراءه إلى تحقيق إنماء حقيقي للبشر ولأفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص للفئات المجتمعية المهمشة التي نستهدفها في عملنا؟ كيف تؤثر الظروف المحيطة الصعبة والمربكة بنا وعلى نظرتنا للحياة وتفسيرنا للأحداث التي تجري حولنا؟

وكيف يتجمع الناس في مجموعات فكرية تدير العمل اليومي في المؤسسات اليوم؟

لدينا اعتقاد راسخ ورأي قوي أن المؤسسة التي تنوي أن تنجح في المستقبل هي التي تكتشف كيف تستفيد من طاقة التعلم وتستثمرها لدى أفرادها. لا يكفي أن تتعلم الإدارة العليا في المؤسسة، ولكن يجب أن ينتقل سريعاً هذا العلم إلى الجميع في هذه المؤسسة. كما أن الأفراد يتعلمون فالمؤسسات أيضاً تتعلم ولكن علم المؤسسة عادة أكبر من مجموع علم أفرادها. والمرحلة الحرجة هي كيف ننقل علم الفرد إلى المؤسسة ككل ونخرج من إطار الرئيس أو المدير الذي يدور في فلكه جميع إدارات وأقسام المؤسسة.

إن التعليم والتدريب على رأس العمل على الأنظمة والأجراءات والمهام والمستويات اللازمة لأداء الأعمال داخل المؤسسة ذو أهمية وتأثير أكبر على الأداء في المؤسسة، وربما أكثر أثراً من تلقي المعرفة من التدريب والتعليم داخل قاعات التدريب.

أثبتت نظريات الإدارة الحديثة في العشر سنوات الأخيرة أن العناية المتزايدة بالإنسان والتنمية البشرية هي أساس نجاح العالم في الفترة المقبلة وذلك من خلال العناية بالتعليم والتدريب والخدمات، وانهيار مفاهيم المؤسسات التقليدية والاتجاه نحو التحرر والمرونة، والأهم هو تغير النظرة نحو المرأة واعتبارها عنصراً فعالاً في المجتمع وإيلاء اهتمام شامل بالبيئة والمحافظة عليها للحصول على تنمية مستدامة.

أن ما نحاول أن نقوم به في قادر هو أن نكون رائدين في مجال تناول قضايا الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أن نتنافس من حيث القدرة والقوة المؤسسية المتميزة لنشكل حالة مختلفة من القدرة المؤسسية التي سوف تساعدنا على بلوغ الأهداف من عملنا، سؤالنا دائماً كيف؟ والتحدي الأساسي هو الوصول إلى التميز والابداع بمواردنا البشرية التي هي الاستثمار الحقيقي في عملية التميز.

## الحاكمية في مؤسسة قادر

عمل الجهاز الحاكم في مؤسسة قادر خلال الأعوام الماضية على التأسيس السليم لممارسة الحاكمية السليمة والتميزة في مؤسسة، حيث تم تعزيز آليات المتابعة والإشراف للإدارة الفاعلة والاستخدام الكفوء للمصادر البشرية والمالية. عمل مجلس إدارة المؤسسة على تعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة والنزاهة في بيئة العمل الداخلية والخارجية من خلال تعزيز القيم الهادفة إلى تحسين الأداء العام والاستخدام الأفضل للمصادر.

بموجب أحكام النظام الأساسي لمؤسسة قادر للتنمية المجتمعية، يتشكل الجسم الحاكم فيها من مكونين رئيسيين وهما الجمعية العمومية ومجلس الإدارة، وتضم الجمعية العمومية 26 عضواً ما بين أعضاء الهيئة التأسيسية والبالغ عددهم ثمانية أشخاص وستة عشر شخصاً انتسبوا فيما بعد.

الجمعية العمومية هي أعلى هيئة في المؤسسة وتتمتع بالصلاحيات المنصوص عليها في النظام الأساسي والمتمثلة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وبحث القضايا والسياسات العامة والخطط التي تتعلق بالمؤسسة واتخاذ القرارات بشأنها، والمصادقة على الحساب الختامي للسنة المنتهية وإقرار موازنة السنة الجديدة، ومناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة الإداري والمالي، وتعديل النظام الأساسي، وتعيين مدقق حسابات للمؤسسة... إلخ.

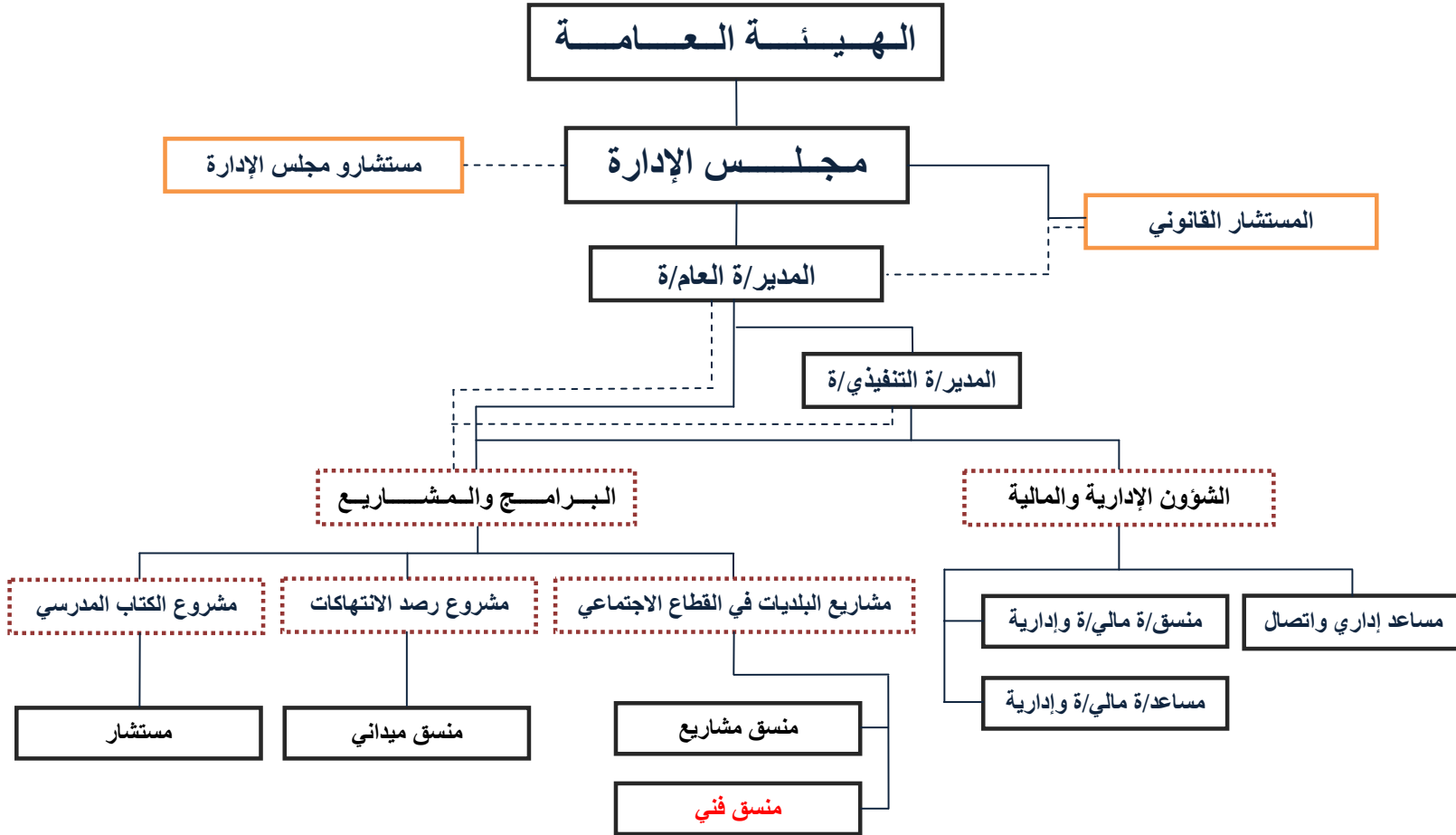
في السادس عشر من شهر نيسان للعام 2011 عقدت الجمعية العمومية الاجتماع السنوي الثالث بحضور ثمانية عشر عضواً من أصل أربعة وعشرين عضواً مسجلين، حيث تم خلاله عرض التقريرين الإداري والمالي للعام 2010 واستعراض الخطة السنوية والموازنة للعام 2011. وقد تم انتخاب ثاني مجلس إدارة منتخب ضم تسعة أعضاء وهم الدكتور أحمد فتحة والسيدة مها طرايرة والسيد سهيل خليلية والسيد نيقولا زرينة والسيد إبراهيم ملحم والدكتورة هالا اليمني والسيد خليل شوكة والسيدة منى ناصر والأنسة رنا عليان.

عُقد الاجتماع الأول للمجلس المنتخب في الخامس والعشرين من شهر شباط 2011 وتم توزيع المناصب الإدارية، حيث سُمي الدكتور أحمد فتحة رئيساً للمجلس والسيد خليل شوكة نائباً للرئيس والسيد نيقولا زرينة أميناً للسر والسيدة منى ناصر أمينة الصندوق.

شارك أعضاء مجلس الإدارة المنتخب بفاعلية وحضور في ورشة مراجعة الخطة الاستراتيجية للمؤسسة في آذار 2011 والتي هدفت إلى مراجعة التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة. كما عقد مجلس الإدارة خمسة اجتماعات خلال العام 2011 بتاريخ 25 شباط و22 آذار و2 أيار و28 تموز و20 تشرين أول.

## طاقم عمل المؤسسة

يتميز طاقم العمل في مؤسسة قادر بالتنوع في الخبرات والتخصصات والقدرات والميزات القيادية والرائدة في مجالات عمل المؤسسة المختلفة. يمتلك طاقم العمل صفات الجدية والالتزام بأهداف عمل المؤسسة بما في ذلك رقيها وتطورها ضمن رؤيتها في مجال عملها، كما يتمتع الطاقم بمستوى عالي من الانتماء للمؤسسة وما تمثله من تبني للتوجه الحقوقي في تناول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.



## الرؤيا

تتطلع مؤسسة قادر إلى أن يتمتع الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين بالمواطنة الكاملة والمشاركة الحقيقية في كافة مناحي الحياة.

## الرسالة

مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية مؤسسة فلسطينية أهلية تنموية مستقلة تعمل مع كافة الجهات المعنية ونسعى إلى التأثير على السياسات وبناء قدرات الجهات ذات العلاقة وتعزيز الوعي المجتمعي وإتاحة المعلومات بما ينسجم مع أولويات وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في الضفة الغربية، ووفق حقوقهم الوطنية والدولية ومبادئ العدالة والمساواة.

## القيم والمبادئ

- **العدالة الاجتماعية والمساواة:** تؤمن مؤسسة قادر بالمواطنة الكاملة التي تشمل الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف المؤسسة إلى إيجاد نموذج اجتماعي متكامل من خلال استحقاق الدخل للجميع، وتوفير المأوى والحاجات الأساسية الأخرى؛ وتخفيض وإزالة أوجه التفاوت الظالم.
- **حقوق الإنسان:** مؤسسة قادر هي كيان مستقل ومحايدين يعمل من أجل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين. المؤسسة مستقلة غير حكومية ولا تنتمي إلى أي معتقد سياسي أو ديني وليس لديهم أي مصلحة اقتصادية. مؤسسة قادر ملتزمة بقوانين حقوق الإنسان العامة الهادفة إلى الحفاظ على الحقوق والواجبات والمسؤوليات والقبول بالجميع، وتسعى إلى تحقيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتي لا تتأثر بمصالح أية حكومة أو جماعة.
- **التمييز:** المؤسسة ملتزمة بتقديم وتطوير البرامج والتدخلات الفعالة وفقا للمعايير الدولية ومعتمدة على أرضية تقييم الاحتياجات. مؤسسة قادر تتبنى النهج القائم على الحقوق ورصد وتقييم البرامج، والاستفادة من التغذية الراجعة وقياس النتائج وفقا لمعايير محددة مسبقا إضافة لمؤشرات الأداء والخبرات المتراكمة. مؤسسة قادر تتبنى النهج القائم على المشاركة تجاه العلاقة مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم.
- **النزاهة:** تتبنى مؤسسة قادر نهج تكافؤ الفرص من خلال نظم واضحة ومناسبة ومعتمدة. وتعتمد المؤسسة على نشر وتنفيذ واعتماد المساءلة والنزاهة في برامجها وتدخلاتها. إن عمل المؤسسة على علاقة مباشرة برسالتها، كما تحتفظ المؤسسة بجميع التقارير والسجلات المختلفة بدقة ومن خلال نظام واضح وسهل الاستخدام.

➤ **المشاركة:** تؤمن المؤسسة بالشراكة الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة، والموظفين، وأصحاب العلاقة في التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم، وتعزيز العدالة والإنصاف والوضوح والابتكار لتصبح نموذجاً وعملاً إيجابياً للتغيير والتميز.

➤ **تغيير إيجابي:** تعمل المؤسسة على خلق تغيير إيجابي من خلال اعتماد و تعزيز المعرفة والوعي العام والمسؤولية بين أصحاب العلاقة والمجتمع ككل، وتنظر المؤسسة بعين الاعتبار إلى الفروقات الفردية وتعمل على إثراء العناصر التي تساهم في المجتمع وتنظيم وتعزيز فرص الوصول إلى البيئة العامة والثقافة المشتركة واللغة التي تنتم بالمسؤولية من خلال العمل الجماعي والتنسيق والتعاون بين جميع أصحاب العلاقة في هذا القطاع.

### التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة

استناداً إلى رسالة مؤسسة قادر والفئة المستهدفة والقيم الأساسية ونقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات السائدة في البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، فإن مجلس الإدارة وإدارة المؤسسة والموظفين في قادر سوف يستمرون في خلال السنوات الثلاث المقبلة، في تقييم ومراقبة بيئة العمل وتعميق توجهات المؤسسة في أدائها وتدخلاتها المختلفة، وفي سعيها الدائم إلى تعزيز العمل القيادي مع الجهات ذات العلاقة.

- تسترشد المؤسسة في عملها بقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطيني رقم (4) والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة من أجل حياة كريمة للأشخاص ذوي الإعاقة وتعتمد نهج قائم على الحقوق في تناول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بهدف المساهمة في إحداث تغيير في السياسات والقوانين والتشريعات على المستوى الوطني، وضمان معايير الجودة والفعالية أثناء التنفيذ.
- تستخدم المؤسسة مؤشرات التنمية الوطنية في توجيه التدخلات المختلفة نحو "بناء النموذج" مع التأكيد على أهمية المشاركة الحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة والجهات المعنية، وتحقيق الاندماج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العادية.
- مؤسسة قادر مسؤولة عن نشر وتعميم منهجية MOVE على الصعيد الوطني بوصفها المؤسسة المخولة في فلسطين بنشر وتعميم هذه المنهجية وتعزيز ملائمتها مع السياق الفلسطيني لتهيئة أفضل ظروف معيشية للأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة في فلسطين.
- تعمل على الاستفادة من قدراتها وإمكانياتها المختلفة من أجل توفير التدخلات الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- مأسسة العلاقة مع المانحين وتطوير علاقات إستراتيجية جديدة مع المانحين المحتملين من خلال الالتزام الجاد من هيكل مجلس الإدارة والإدارة في قادر لتأمين فرص التمويل لمساعدة المؤسسة على التطور والتقدم أخذة بعين الاعتبار احتياجات القطاع.
- تسعى المؤسسة للتعامل مع الحالة السياسية القائمة المتغيرة والظروف التي تميز الواقع الفلسطيني، من خلال بناء نماذج تنموية متطورة وتعميمها وتسهيل استخدام النماذج الناجحة منها بهدف تعزيز بيئة تعليمية محفزة في هذا القطاع.

## استراتيجيات المؤسسة

في إطار الخطة الإستراتيجية لمؤسسة قادر للأعوام 2011 – 2013، تعتمد المؤسسة في عملها على ثلاث إستراتيجيات رئيسية، وهي:

### 1- التمكين وبناء القدرات

حيث تدرك مؤسسة قادر بأهمية بناء وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة مثل الهيئات المحلية والجامعات والمؤسسات الخدمية الأخرى، وضرورة العمل على الارتقاء بخدمات وبرامج هذه المؤسسات للاستجابة إلى واقع واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تدرك المؤسسة بضرورة العمل بشكل متوازي على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة اقتصاديا واجتماعيا وبشكل متوازي مع الجهود والماساعي الأخرى، وهذا من شأنه المساهمة في انخراطهم في الحياة الاجتماعية وسوق العمل.

### 2- التأثير في السياسات والتشريعات

تؤمن مؤسسة قادر أن أهمية العمل على تطوير السياسات العامة والتشريعات الوطنية تكمن في كونها الخطوة الرئيسية التي يجب على كافة الأطراف ذات العلاقة العمل عليها والتي تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة حصولهم على حقوقهم والاستفادة من كافة الموارد والخدمات التي تؤمن لهم العيش بكرامة، ومن هذا المنطلق تؤمن مؤسسة قادر بضرورة العمل على هذا الجانب من قبل كافة الجهات ذات العلاقة من أجل تطوير السياسات العامة في القطاعات المختلفة وكذلك تعديل القوانين ذات العلاقة لتصبح أكثر انسجاما مع القوانين الدولية وأكثر استجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

### 3- الحماية والتوعية

تؤمن المؤسسة أن العمل على تعزيز ونشر حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب العمل على رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم خدمات الحماية والمرافعة القانونية لهم من أجل حماية وصون حقوقهم، كما تدرك المؤسسة أن العمل على رفع الوعي المجتمعي بحقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من شأنه تعزيز المفاهيم والممارسات والتوجهات السليمة والإيجابية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتالي فإن ذلك يتمثل في موائمة البيئة الاجتماعية والثقافية في المجتمع الفلسطيني لتتسع الفئات والشرائح المجتمعية المختلفة ومن بينهم الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن إتاحة المعلومات حول حقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة لكافة المعنيين والمهتمين يساهم في تعزيز وتوسيع القاعدة المعرفية لدى أكبر عدد من الأشخاص والمؤسسات، وهذا من شأنه المساهمة في فهم أعمق للواقع الحقوقي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للأشخاص ذوي الإعاقة.



## إنجازات المؤسسة خلال العام 2011

بناء على الخطة الإستراتيجية لمؤسسة قادر للأعوام 2011 - 2013 والأهداف الإستراتيجية الأربعة، كان مجمل نشاط المؤسسة خلال العام 2011 يخدم تحقيق تلك الأهداف بشكل مباشر. فيما يلي الانجازات التي تم تحقيقها مفصلة حسب الأهداف الإستراتيجية:

### الهدف الإستراتيجي الأول

المؤسسات ذات العلاقة تتبنى وتنفذ إستراتيجية ومنظومة سياسات وإجراءات تستجيب لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة استنادا إلى حقوقهم الوطنية والدولية

#### 1. مشاريع القطاع الاجتماعي بالشراكة مع الهيئات المحلية

خلال العام 2011 عملت المؤسسة مع 6 بلديات فلسطينية (أريحا، بيت فجار، حلحول، إذنا، يطا، السموع) على تنفيذ نموذج تطوير وظائف واختصاص الهيئات المحلية في القطاع الاجتماعي، والذي يهدف إلى تطوير قدرات البلديات للتعاطي مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقديم خدمات اجتماعية أساسية لهم والعمل على موائمة وتطوير السياسات والإجراءات في تلك البلديات بحيث تكون أكثر إنصافا وعدالة للمواطنين من ذوي الإعاقة ولتعزز حصولهم على حقوقهم المختلفة.

وتقوم مؤسسة قادر على تقديم المساعدة الفنية للبلديات الشريكة لتنفيذ وتطبيق هذا النموذج من خلال مشروع منفصل لكل بلدية بتمويل من الحكومة الإيطالية، وبموازنة إجمالية تقارب نصف مليون يورو لكل مشروع.

خلال العام 2011، عملت المؤسسة مع البلديات الشريكة على تنفيذ وإنجاز ما يلي:

#### 1.1. استحداث قسم للخدمات الاجتماعية في كل بلدية وإدراجه على هيكلية البلدية وتحديد وظائفه واختصاصه

كخطوة أولى في تنفيذ المشاريع تم العمل على تثبيت الهدف الرئيسي من المشروع ألا وهو الدور الجديد للهيئة المحلية في القطاع الاجتماعي واستعداد البلدية لمأسسة هذا الدور، حيث تم نقاش الأمر في المجلس البلدي وإطلاعهم على تفاصيل المشروع ومستقبله والالتزامات المترتبة عليه بعد انتهاء المشروع. تم إقرار استحداث وحدات وأقسام الخدمات الاجتماعية في الست بلديات وتم فعليا إدراجها على الهيكل التنظيمي لكل بلدية وتوثيق ذلك في الخطط الإستراتيجية وموازنات البلديات والإعلان عن ذلك في المجتمع المحلي والإعلام العام. تم تحضير نقاط مرجعية لدور قسم الخدمات الاجتماعية والمهام المنوطة به ووصف اختصاص هذا القسم بهدف تعريف كافة أقسام البلدية والمجتمع المحلي بخدمات هذا القسم، كما سيتم العمل خلال العام 2012 على دراسة كافة الخدمات

المقدمة من البلديات وكيفية استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من جميع هذه الخدمات بما يحقق العدالة الاجتماعية لهم.

كما تم التنسيق مع الشريك الآخر في المشروع على المستوى الاستراتيجي وهو وزارة الشؤون الاجتماعية كونها الجهة الرسمية والمرجعية الحكومية للقطاع الاجتماعي وشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تم عقد عدة اجتماعات تنسيقية مع مدير عام الإدارة العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة والتي من خلالها تم عقد ورشة عمل لجميع المديريات الشريكة في المشروع في محافظات بيت لحم، الخليل وأريحا لوضعهم في صورة المشروع والتطور الحاصل على دور الهيئات المحلية وماهية التنسيق المستقبلي فيما يتعلق بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق عمل المشاريع.

## 1.2. إنشاء وتأسيس مراكز مجتمعية تابعة للبلديات الشريكة

المكون الرئيسي الثاني من المشروع هو تأسيس مراكز مجتمعية توفر خدمات مباشرة للمواطنين من فئة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم وتعمل على استقطاب شرائح مجتمعية أخرى من خلال خدمات وبرامج مختلفة تهدف بمجملها إلى وتلبي احتياجاتهم تلك الشرائح من المواطنين بشكل مباشر وغير مباشر، وتساهم في تحسين نوعية حياتهم.

من الجدير التنويه له أن المؤسسة قامت بعمليات المتابعة لجميع المواقع التي تم تأسيس فيها المراكز المجتمعية، حيث تم التعاون مع البلديات على تحضير وإعداد كافة الوثائق ذات العلاقة وأهمها ما تعلق بالبناء وأعمال التشطيب مع الأقسام الهندسية في البلديات ومتابعة الجوانب المالية والفنية والإدارية ما بين البلديات ودوائرها المختلفة وبين مكتب المساعدة الفنية التابع لبرنامج دعم البلديات والوزارات ذات العلاقة.

فيما يلي ملخصا حول المركز المجتمعي في كل منطقة:

أ. **مركز بلدية إدنا المجتمعي:** تم بناء مبنى من طابقين في قطعة أرض تابعة للبلدية وفي موقع قريب جدا من مقر البلدية، وبتكلفة إجمالية تقارب 300 ألف يورو، حيث تم تأسيس المركز في الطابق الأرضي من البناية بينما تم تخصيص الطابق الأول لإنشاء مشروع استثماري عبارة عن صالة أفراح سوف تقوم البلدية بتشغيلها ورصد ريعها لاستمرارية عمل قسم الخدمات الاجتماعية ومركزها المجتمعي.



ب. مركز بلدية أريحا المجتمعي: تم بناء المركز في قطعة أرض تابعة للبلدية بتمويل مشترك من بلدية سان جيوفاني فالدارنو (إيطالية) وبرنامج دعم البلديات الفلسطينية وبلدية أريحا.



ت. مركز بلدية يطا المجتمعي: تم تأسيس المركز المجتمعي في طابق أرضي بمساحة تزيد عن 500 متر مربع تعود ملكيته لإحدى اللجان المحلية في مدينة يطا، حيث تم من خلال المشروع تشطيبه بالكامل.



ث. مركز بلدية السموع المجتمعي: تم التنسيق مع جمعية الأقصى للمعاقين في بلدة السموع والتي تملك مبنى من ثلاثة طوابق تستخدم منه الطابق الأرضي لروضة أطفال، وتم الاتفاق على استخدام الطوابق الأول والثاني لاستخدام المركز المجتمعي للبلدية لقاء أجرة سنوية تدفع لجمعية الأقصى. المبنى مجهز بمصعد كهربائي يحتوي أيضا على حديقة مناسبة.



ج. مركز بلدية بيت فجار المجتمعي: تم تأسيس المركز المجتمعي في الطابق الأرضي من مبنى البلدية بعدما قامت البلدية بإخلاء ونقل باقي أقسامها إلى الطابق الأول. تم تنفيذ أعمال صيانة وتأهيل للطابق الأرضي من حيث الأبواب والمدخل والوحدات الصحية.



ح. مركز بلدية حلحول المجتمعي: تم التعاون والتنسيق مع جمعية سنابل الخير في حلحول لاستخدام الطابق الأرضي من المبنى التابع للجمعية وتم تنفيذ أعمال صيانة له. تم الاتفاق مع الجمعية على التنسيق الكامل فيما بين البلدية والجمعية فيما يتعلق بالخدمات التي سوف تقدمها البلدية على أن تقوم الجمعية بعمل برامج ومشاريع مكملة لتجنب الازدواجية.



### 1.3. توظيف الموارد البشرية في أقسام الخدمات الاجتماعية في البلديات الشريكة

قامت المؤسسة وبالتعاون الوثيق مع الأقسام الإدارية والموارد البشرية في البلديات بتحضير عمل كافة الإجراءات المتعلقة بعملية اختيار وتوظيف طواقم العمل.

أ. **تحضير الوصوف الوظيفية** لجميع الوظائف ورئيس/ة قسم الخدمات الاجتماعية، معالج/ة طبيعى/ة عدد (2) ومعلمة تربية خاصة عدد (2) ومساعدة معلمة (1) وأخصائية اجتماعية عدد (1) وأخصائية علاج نطق ولغة عدد (1) وسكرتيرة تنفيذية عدد (1).

ب. **تحضير وثائق وبروتوكول عملية التوظيف** من إعلانات الصحف ومعايير التوظيف وآليات الفرز والتنقيح والقائمة المختصرة والامتحانات الكتابية والمقابلات الشخصية.

ت. **الإشراف على لجنة المقابلات** والتأكد من شفافية العملية وتحضير محاضر نتائج المقابلات والتعاون مع البلدية فنيا في إقرار الأكفأ والأنسب للوظائف جميعها قدر الإمكان.

ث. **تحضير عقود العمل.**

### 1.4. تجهيز وتأثيث المراكز المجتمعية

قامت المؤسسة بدور رئيسي في مجمل عمليات شراء كافة الأجهزة والأثاث والتجهيزات الأخرى للمراكز المجتمعية، وتم تنفيذ الجزء الأكبر من المشتريات من خلال عطاءات مشتركة لكل المراكز المجتمعية حيث تم طرح ثلاث عطاء مشتركة لأجهزة التأهيل والأثاث والأجهزة المكتبية بتكلفة بتكلفة تقديرية تقارب 200 ألف يورو، وقام المؤسسة إدارة والإشراف على العطاءات وعمليات الشراء بالتعاون مع وحدات وأقسام المشتريات في البلديات الشريكة.

### 1.5. تطوير قدرات العاملين (التدريب ، الدعم الفني والإشراف )

في إطار الدور الرئيسي للمؤسسة في هذه المشاريع واضطلاعها الفني على صعيد القطاع الاجتماعي والإعاقة بشكل خاص، فقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من تطوير لقدرات طواقم العمل التي تم توظيفها للعمل في أقسام الخدمات الاجتماعية في مختلف البلديات الشريكة، والمراكز المجتمعية التي سوف تكون مسؤولة عن تقديم الخدمات المتخصصة المختلفة للفئات المستهدفة من عمل المراكز.

عملية تقديم الدعم الفني للبلديات في هذا الإطار اشتملت على عدة مراحل أهمها:

أ- **مرحلة التحضير:** تناولت هذه المرحلة مجمل التحضيرات المتعلقة بالأبعاد الفنية والمهنية التي سوف تشكل مجمل الخدمات التي سوف تقدم من قبل أقسام الخدمات الاجتماعية والمراكز المجتمعية في البلديات، حيث تم تحديد هذه الخدمات الأساسية التي سوف تقدم بشكل مبدئي وأولي للمواطنين وعلى اثر ذلك تم إجراء جميع العمليات التحضيرية الإدارية

والفنية والمالية من دراسة العطاءات وإعلانها وتشكيل لجان العطاءات وتقييمها وإرساءها وتحضير عقود تقديم مختلف الخدمات التدريبية والدعم الفني والإشراف.

ب- **مرحلة التنفيذ (التدريب):** تم البدء بتنفيذ أكثر من نوع من التدريب المباشر لطواقم العمل في نهاية العام 2011 وتم استكمالها في بداية العام 2012، حيث تناولت الموضوعات التالية:

- تدريب في منهجية MOVE للتعامل مع الإعاقات الشديدة
- تدريب مركز في التربية الخاصة حول منهجيات التربية الخاصة، تقييم ووضع خطط تدخل وتنفيذها
- تدريب في استخدام الوسائل المساندة في غرف التربية الخاصة
- تدريب في قضايا تعديل السلوك بشكل عام للأطفال
- تدريب حول أنواع الإعاقات وتصنيفاتها
- تدريب شامل لجميع الطواقم حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين والاتفاقيات المحلية والإقليمية والدولية في هذا المجال
- تدريب مكثف حول بناء الفريق لجميع الطاقم

ت- **الدعم الفني والإشراف:** تم الإعداد والتحضير لهذه العملية منذ بداية تنفيذ المشاريع بشكل كامل ولكن الشق الفني المتعلق ببدء تقديم الخدمات في المراكز المجتمعية فقد تم التخطيط له في نهاية العام 2011 من حيث الاحتياجات والتخصصات وإعلان العطاءات في هذا الخصوص مع بداية العام 2012. حيث سيتم تقديم الدعم الفني والإشراف في الموضوعات التالية:

- **الإشراف على الفريق:** والذي سيتم من خلاله العمل مع كل فريق عمل في كل بلدية على حدا كفريق من حيث العمل الجماعي، تجانس الفريق وأهداف عمله وممارساته وأدواره المختلفة تجاه أعضاءه وتجاه المواطنين المستفيدين من الخدمات المقدمة من البلدية في القطاع الاجتماعي.
- **الدعم الفني والإشراف على خدمة منهجية MOVE وخدمات العلاج الطبيعي المقدمة في المراكز المجتمعية:** حيث سوف تقدم هذه الخدمات لأعضاء الفريق الذي سوف يقوم بتقديم هذه الخدمات من أجل تثبيت المعارف التي تم نقلها إليهم عن طريق التدريب والتأكد من جودة ونوعية الخدمة المقدمة وتحقيقها للأهداف التي وجدت من أجلها.
- **الدعم الفني والإشراف على خدمات التربية الخاصة:** حيث سوف يقوم المركز بتقديم خدمات تدريبية مختصة للأطفال من ذوي الإعاقات العقلية البسيطة والمتوسطة من 6 - 10 سنوات بهدف تعزيز اعتمادهم على ذاتهم وتعلم المهارات والمعلومات التي

تمكنهم من العيش باستقلالية اكبر. حيث سيقوم هذا النوع من الدعم بتمكين معلمات التربية الخاصة من أداء عملهم بصورة مهنية عالية ومهارات متميزة لتحقيق الأهداف المتوخاة منها.

- **الدعم الفني والإشراف على خدمات علاج النطق واللغة:** سوف يقوم مختص/ة من ذوي الخبرة في هذا المجال بتقديم الدعم الفني فيما يتعلق بهذا النوع من الخدمات من حيث تقييم المنتفعين منها ووضع خطط علاجية وتدريبية وتنفيذها.

- **الدعم الفني والإشراف المقدم من طاقم العمل في المؤسسة المتخصصة** في جميع النواحي الفنية والإدارية والمالية والتنظيمية اللازمة لتأسيس العمليات المالية والإدارية ونظام المعلومات وقواعد البيانات في المراكز والمتعلقة في الخدمات والبرامج التي تقدمها المراكز، إضافة إلى بروتوكولات العمل وما إلى ذلك من شؤون تشغيل المراكز بشكل عام هي ضمن عمليات تطوير وبناء قدرات البلديات الشريكة في تولي مسؤوليات إدارة القطاع الاجتماعي.

#### 1.6. دراسة الاحتياجات (أريحا)

قامت المؤسسة بشكل أساسي خلال العام 2011 بالتحضير لعمل دراسة الاحتياجات في القطاع الاجتماعي وعلى وجه الخصوص في القطاع الخدماتي في موضوع الإعاقة، تم التحضير لاستدراج عروض في هذا المجال من قبل المؤسسة والبلديات الشريكة حيث تم إرساء العطاء على شركة استشارية لديها خبرة عالية في هذا المجال والقطاع. تم تنفيذ الدراسة في منطقة أريحا وتم إصدار الدراسة "تشخيص احتياجات وأولويات التدخل للأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة أريحا والأغوار" تشرين أول 2011.

هدفت هذه الدراسة بالتحديد إلى تمكين صانعي السياسات وأصحاب القرار والخبراء وذوي العلاقة من فهم واقع ذوي الإعاقة في محافظة أريحا والأغوار ووضع مجموعة من التوصيات أمامهم لتحديد أهم التدخلات والأولويات اللازمة. كما اشتملت الدراسة على عدة محاور منها تحليل الوضع في كل منطقة من حيث الخدمات والبرامج المتوفرة وكذلك احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال عملية تخطيط بالمشاركة مع كافة ذوي العلاقة.

كما تم تصميم المرحلة الثانية من الدراسة لمحافظة الخليل وبيت لحم والتي سيتم تنفيذها خلال العام 2012 وسوف تكون متشابهة مع المرحلة الأولى من حيث المنهجية وأدوات العمل.

## 1.7. تنفيذ مشاريع استثمارية

كأحد المكونات الرئيسية في كل مشروع، قامت كل بلدية بالتعاون مع مؤسسة قادر بدراسة واختيار وتنفيذ مشروع استثماري بهدف دعم الاستدامة المالية لقسم الخدمات الاجتماعية والمركز المجتمعي، حيث كان التركيز في اختيار هذه المشاريع على أفكار ربحية ويستفيد منها المجتمع المحلي بشكل مباشر.

كانت المشاريع في البلديات الست كالتالي:

- **مشروع بلدية يطا:** تم بناء وتشطيب مبنى لدبناموميتر لفحص المركبات، حيث ستقوم البلدية بتوفير المصادر المالية لشراء المعدات اللازمة لتشغيله خلال فترة المشروع.
- **مشروع بلدية حلحول:** تم بناء أربعة محلات تجارية في سوق خضار حلحول المركزي واثنا عشر بسطة تجارية سوف يتم الاستفادة منها كأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- **مشروع بلدية إننا:** تم إنشاء صالة أفراح في الطابق الثاني للمبنى الذي ساهمت البلدية في بناءه .

وجاري العمل حاليا على اختيار وتنفيذ الأنشطة الاستثمارية في مناطق السموع وبيت فجار.



## **2. مشروع دعم الإدارة العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة (وزارة الشؤون الاجتماعية)**

في العام 2010 قامت مؤسسة قادر بعقد اتفاقية تعاون وشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والتقدم بمشروع مشترك إلى برنامج دعم البلديات الفلسطينية، يهدف إلى تطوير قدرات الإدارة العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك مديريات الشؤون الاجتماعية في المناطق التي سيتم تنفيذ فيها مشاريع البلديات، وذلك من أجل دعم تنفيذ مشاريع البلديات وإنجاح التجربة. خلال العام 2011 تم تقديم المشروع للجنة التوجيهية حيث تمت الموافقة عليه وبدء العمل في تنفيذ المشروع في تشرين ثاني من العام 2011 و بدء العمل المتوازي مع بدء تنفيذ مشاريع البلديات.

مع نهاية العام 2011 تم تحضير الوصف الوظيفي لمنسق المشروع الذي يعد الخطوة الأولى من عملية التنفيذ والذي سيكون حلقة الوصل مع مشاريع البلديات. وتم الإعلان عن الوظيفة في الصحف المحلية والتحضير لعملية التوظيف بشكلها المكتمل ضمن برتوكولات وزارة الشؤون الاجتماعية.

## الهدف الاستراتيجي الثاني

الأشخاص ذوي الإعاقة وبالأخص فئة الشباب منهم لديهم قدرات وإمكانيات بشرية واجتماعية أفضل ويشاركون في سوق العمل

### 1. مشروع تمكين اقتصادي لأسر الأشخاص ذوي إعاقة

قامت المؤسسة في الربع الأول من العام 2011 بتنفيذ مشروع تمكين اقتصادي لأسر أشخاص ذوي إعاقة في بلدة نحالين من الريف الغربي لمحافظة بيت لحم بالشراكة مع مؤسسة لجان العمل الزراعي ومؤسسة AISPO الايطالية وبتمويل من مقاطعة لومبارديا الايطالية.

المشاريع المنفذة كانت في مجال الثروة الحيوانية حيث تم تزويد الأسر بالأغنام والتطعيمات اللازمة والعلف، كما تم تدريبهم على تربية الأغنام وطرق إطعامها.



## الهدف الاستراتيجي الثالث

حوار سياساتي وتشبيك مع الجهات ذات العلاقة من أجل تطوير السياسات والبرامج والتشريعات الوطنية التي تعزز المساواة والعدالة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بما ينسجم مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

### 1. دراسة مقترحة لتعديل قانون حقوق المعوقين رقم 4 لعام 1999.

تؤمن المؤسسة بأن تحقيق العيش الكريم والفرص المتكافئة للأشخاص ذوي الإعاقة يبدأ من وضع الأسس التشريعية والقانونية ومن إرساء قواعد النموذج الاجتماعي والتوجه الحقوقي التنموي في التشريع وفي العمل على حد سواء. لذلك تبنت المؤسسة دراسة وتحليل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الفلسطيني رقم 4 لعام 1999 والذي بادرت الى البدء بها طليعة قادر الشبابية وهي مجموعة من الشباب ذوي الإعاقة الذين شاركوا ضمن برامج المؤسسة في تمكين القيادات الشابة من ذوي الإعاقة.

تم بدء العمل على الدراسة منذ العام 2010 وكان الهدف منها التعرف على مواطن الضعف والثغرات في قانون المعوقين الفلسطينيين رقم 4 للعام 1999 وتحديد وإبراز مواطن التناقض بين القانون الفلسطيني والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الاقتراحات اللازمة لتكريس انسجام قانون حقوق المعوقين رقم 4 مع الاتفاقية الدولية ووضع قضية تعديل القانون على جدول أعمال المسؤولين وأصحاب القرار. تم إصدار الدراسة وطباعتها في نهاية عام 2011 والعمل على توزيعها لكافة المؤسسات ذات العلاقة في القطاع وقطاعات أخرى خاصة الحقوقية منها بهدف نشرها وإثارة النقاش حولها كأول دراسة مكتوبة حول هذا الموضوع.

### 2. مشروع دليل إرشاد المعلم

وهي مبادرة أطلقتها المؤسسة مطلع العام 2010 واشتملت على دراسة تقييمية حول قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة كتب المنهاج الفلسطينية في المدارس وذلك من أجل توفير المعلومات والملاحظات حول كيفية تناول هذه الكتب لموضوع الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة لكي يتم تعديلها حالما يتم أي تعديل على المنهاج.

كما اشتملت المبادرة أيضا على إعداد دليل إرشادي لمعلمي المدارس بهدف توعية طلبة المدارس وتعديل اتجاهاتهم نحو الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، جار العمل مع وزارة التربية والتعليم على توزيع هذا الدليل واعتماده في عدد من المدارس كمرحلة أولى تجريبية.

خلال العام 2011 قامت المؤسسة برفع تقرير لقسم التربية الخاصة والإرشاد حول نتائج عملية التجريب لدليل إرشاد المعلم في 16 مدرسة حكومية كخطوة أولى والحصول على التوصيات والتعديلات بناء على المعلمين وتجربتهم لاستخدام الدليل على أرض الواقع، حيث أكدت على التنوع في أنشطة الدليل وملائمتها للموضوعات والحصص المدرسية، أن الدليل يشكل أداة فاعلة في التأثير وتعديل اتجاهات الطلبة نحو الطلبة ذوي الإعاقة، كما اتفق المعلمون على شجاعة فكرة الليل وضرورة تعميمه في كافة المدارس الحكومية في الوطن.

في السابع من شهر كانون أول 2011 قامت وزارة التربية والتعليم بتبني عملية تعميم الدليل في كافة المدارس الحكومية. وعليه تم الشروع بعمل اجتماعات تنسيقية مع دائرة التربية الخاصة والإرشاد في الوزارة لوضع خطوات المرحلة الثانية من المشروع بدءا بإجراء التعديلات النهائية على الدليل واعتماد الملاحظات والتغذية الراجعة من عملية التجريب ومن قبل خبيرة في التربية والمسرح والدراما من جامعة بيت لحم قبل البدء بطباعة الدليل طبعة ثانية، إضافة إلى التحضير لورشة تدريبية أخرى لطاقم عمل التعليم الجامع في المحافظات التي لم يشملها التدريب في المرحلة الأولى.

## الهدف الاستراتيجي الرابع

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تعززت من خلال مراقبة وتوثيق الانتهاكات والمرافعة القانونية، والتوعية وإتاحة المعلومات ذات العلاقة بحقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.

### 1. مشروع رصد انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تم تنفيذ المشروع خلال ثمانية أشهر ابتداء من تشرين ثاني 2010 ولغاية تشرين أول 2011 بتمويل من مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية.



مشروع رصد الانتهاكات هو مشروع تجريبي قامت بتنفيذه المؤسسة في محافظات الخليل، بيت لحم وأريحا هدف المشروع إلى توفير المعلومات حول الانتهاكات التي يتعرضون لها الأشخاص ذوي الإعاقة وحالة حقوقهم، حيث تم تنفيذه من خلال تطوير قدرات مجموعة من المؤسسات والأفراد النشطين في المناطق المستهدفة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وآليات الرصد وكيفية توثيق المعلومات حول الانتهاكات، واستخدام آليات مختلفة للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



تمحورت أنشطة المشروع حول ثلاث ورشات تدريبية تم تنفيذها حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وآليات رصد الانتهاكات في المحافظات المذكورة شارك فيها 78 شخص من 38 مؤسسات أهلية وحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وورشة تدريبية رابعة استهدفت أشخاص ذوي إعاقة وأسره من المحافظات الثلاث وحضرها 30 شخصا والتي قامت المؤسسة من خلالها بالتعاون مع كل من المفوضية العليا لحقوق الإنسان والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، مركز الطفل التابع لبلدية أريحا، ومؤسسة نجوم الأمل للنساء ذوات الإعاقة. كما تم العمل على مواد توعوية تلفزيونية وإذاعية تم بثها على مدار ثلاثة أشهر حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومفهوم الانتهاكات ورصدها، إضافة إلى الإعلان عن خط هاتفي للتبليغ عن الانتهاكات.



أما المحور الأخير الذي تم العمل عليه في نهاية المشروع تحضير تقرير حول "واقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني"، حيث تم طباعته وإصداره في بداية العام 2012.

## 2. الاحتفال بيوم المرأة الفلسطينية

احتفلت المؤسسة بيوم بالثامن من آذار وقامت بعقد لقاء لإناث ذوات إعاقة من منتفعات ومتطوعات في المؤسسة، وتم اختيار موضوعات تهم المشاركات لنقاشها حول احتياجاتهم والمشاكل التي يعانون منها وحقوقهم غير الملباة في المجتمع، إضافة إلى تنظيم فقرات ترفيهية وتوزيع هدايا تذكارية بالمناسبة وتسجيل اهتمامات فئة النساء ذوات الإعاقة في هذا اليوم.



## خدمات استشارية قدمتها مؤسسة قادر

أ- قدمت المؤسسة خدمات استشارية ضمن عقد يمتد إلى العام 2013 تم توقيعه مع مؤسسة يوحنا بولس الثاني في إطار مشروع ممول من برنامج دعم البلديات الفلسطينية لتطوير نادي بيت حنينا في القدس، واشتملت الخدمات الاستشارية التي قدمت تخطيط وإدارة المشاريع والتدريب والتطوير المؤسسي.

ب- استكملت المؤسسة تنفيذ خدمات استشارية ضمن عقد مع مؤسسة ميرسي كور Mercy Corps في إطار مشروع الرياضة من أجل التغيير، والتي قدمت المؤسسة من خلاله خدمات تدريب وتيسير لعدة ورشات عمل استهدفت مؤسسات أهلية وحكومية ذات علاقة بقطاع الإعاقة ورياضة الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظات وسط وشمال الضفة الغربية وقطاع غزة.

## تطلعات قادر المستقبلية

كنتيجة لعملية مراجعة الخطة الإستراتيجية في بداية العام 2011 تمكنت المؤسسة من مراجعة التوجهات والقضايا والقيم والأهداف التي ستقوم بالعمل عليها مستقبلا، وأصبحت بذلك تمتلك إمكانية التحكم بالبوصلية التي توجه حركتها على المستويين الإستراتيجي وقصير الأمد. وتحدد بذلك معالم المشاريع والأنشطة والبرامج التي ستكون على سلم أولوياتها. ويمكننا تحديد التطلعات التي نراها ضرورية لتكريس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المواطنة الكاملة والعيش الكريم والتي اخترنا العمل على بذل كل ما في وسعنا لتحقيقها على النحو التالي:

- المشاركة والمساهمة في التأثير على الخطط الوطنية مع كافة الجهات ذات العلاقة لضمان العيش الكريم للأشخاص ذوي الإعاقة والفرص المتكافئة في كافة مجالات الحياة.
- تطوير وتعديل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولائحته التنفيذية بما يضمن إمكانية تطبيقه وإكسابه صفة الإلزامية والنفوذ وانسجامه مع الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة ومع النموذج الاجتماعي والتوجه الحقوقي التنموي في تأمين الخدمات والحقوق المشروعة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطوير منظومة المعايير الفنية والسياسات والإجراءات التي تكفل أفضل الوسائل لتقديم الخدمات وتأمين الحقوق على أسس منهجية منظمة بشكل يجعل منها قواعد صلبة يمكن لجميع المعنيين الاعتماد عليها والالتزام بها إذا أرادوا مواصلة العمل في هذا القطاع الحساس.
- تكريس نموذج قادر المركب على أساس تقاسم المسؤولية الاجتماعية بين الهيئات المحلية ( البلديات) وبين الحكومة المركزية من حيث لامركزية تقديم الخدمات ومركزية التخطيط، مع ضمان التوزيع العادل للخدمات ووصولها إلى المناطق المحرومة خاصة في الجنوب والشمال، وتحسينه ليصبح نموذج يحتذى به في جميع محافظات الوطن.
- تطوير للروافع والآليات التي يمكن من خلالها تنفيذ القانون المعدل والاتفاقية الدولية وذلك عن طريق الدفع باتجاه تفعيل دور المجلس الأعلى ومأسسة عمله، إضافة إلى تفعيل برنامج بطاقة الإعاقة بعد تصميمه بما يتناسب مع المعايير التي تراعي البعد الحقوقي والنموذج الاجتماعي في التأهيل. بالإضافة إلى أدوات رصد ومتابعة الانتهاكات جنبا إلى جنب مع تقوية حركة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخاصة منظماتهم والجمعيات التي تمثلهم.
- ضمان حياة جامعية مريحة وممأسسة يتمتع فيها الأشخاص ذوي الإعاقة بكافة الحقوق والخدمات بشكل منتظم، وبيئة جامعية اجتماعية صديقة، بما يتيح لهم المشاركة الحقيقية والتحصيل الأكاديمي اللائق.
- تأمين بيئة ملائمة لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية بشكل يضمن لهم حرية الحركة والتنقل والمشاركة في كافة المجالات بالاعتماد على أنفسهم في كافة المرافق والمنشآت العامة.
- تأمين حق الأشخاص ذوي الإعاقة الفقراء في الحصول على الخيارات والبدائل الخدماتية التي تضمن كرامتهم وتحد من عزلتهم وتهميشهم وتجعلهم قادرين على الوصول الى كافة الموارد والمصادر المجتمعية.
- الارتقاء بمجتمع واعى يتفهم الأشخاص ذوي الإعاقة ويقدر التنوع الذي يضيفونه إلى المجتمع ويضمن دورهم الكفاحي في مقارعة الاحتلال ويعترف بقدراتهم وحقوقهم ويتقبل وجودهم كشركاء في البناء كما هم شركاء في النضال.



## الملاحق

- ملحق رقم (1) : أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية
- ملحق رقم (2) : موظفي المؤسسة
- ملحق رقم (5) : خلفية حول مشاريع البلديات في القطاع الاجتماعي

## ملحق رقم (1) : أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية

الاسم	المؤهل	طبيعة العمل	مجلس إدارة / هيئة عامة
1. د. أحمد فتيحه	دكتوراه في الإدارة التربوية	أستاذ ومحاضر جامعي - جامعة بير زيت و معهد دافيد يلين	رئيس مجلس الإدارة
2. السيد خليل شوكة	ماجستير تعليم عالي	عضو مجلس بلدي / بلدية بيت لحم	نائب رئيس المجلس
3. السيد نيقولا زرينة	ماجستير صحة مجتمعية	ممثل ومدرب دراما - مسرح الحارة	أمين السر
4. السيدة منى ناصر	بكالوريوس دراسات دولية	مديرة تنفيذية/شركة خاصة	أمينة الصندوق
5. السيد سهيل خليلية	دبلوم إدارة فنادق	مدير وحدة مراقبة الاستيطان - معهد الأبحاث التطبيقية	عضو مجلس إدارة
6. السيدة مها طرايرة	ماجستير إدارة عامة	مديرة إدارية - مؤسسة الأمير بسمة	عضوة مجلس إدارة
7. السيد إبراهيم ملحم	ماجستير أدب عربي	إعلامي ومقدم برامج - تلفزيون فلسطين	عضو مجلس إدارة
8. د. هالة اليمني	دكتوراه	محاضرة في جامعة بيت لحم	عضوة مجلس إدارة
9. الأنسة رنا عليان	دبلوم تربية موسيقية	معلمة تربية موسيقية	عضوة مجلس إدارة
10. السيد إبراهيم سلامة	ماجستير في دراسات الإعاقة	مسؤول التأهيل المجتمعي - مؤسسة لايف جيت	عضو جمعية عمومية
11. السيدة ابتسام النمورة	ماجستير إدارة عامة	رئيسة قسم العلاج الطبيعي - مؤسسة الأمير بسمة	عضوة جمعية عمومية
12. الأنسة رانية الأجاوي	بكالوريوس خدمة اجتماعية	مديرة مشروع - مؤسسة إنقاذ الطفل	عضوة جمعية عمومية
13. السيد إحسان دكيدك	بكالوريوس حقوق + دبلوم عالي تربية خاصة	منسق برامج الإعاقة - مؤسسة ميرسي كور	عضو جمعية عمومية
14. د. ميشيل منصور	دكتوراه في علم النفس	نائب رئيس جامعة بيت لحم	عضو جمعية عمومية
15. السيد ناصر جبر	ثانوية عامة	موظف في الجمعية العربية للتأهيل، ورئيس نادي بيت لحم الرياضي	عضو جمعية عمومية
16. د. دياب عيوش	دكتوراه في علم الاجتماع	نائب رئيس جامعة فلسطين الأهلية	عضو جمعية عمومية
17. السيد عوض عبيات	بكالوريوس لغة عربية	مدرس لغة عربية، ورئيس فرع الاتحاد العام للمعوقين في بيت لحم	عضو جمعية عمومية
18. السيد ميشيل راحيل	ماجستير عام السمعيات	أخصائي سمعيات	عضو جمعية عمومية
19. د. جان قطان	دكتوراه في اللغويات التطبيقية	أستاذة مشاركة في جامعة بيت لحم	عضوة جمعية عمومية
20. د. لينا خميس	دكتوراه في العلوم السياسية وحقوق الإنسان	موظفة في اليونسكو و محاضرة في جامعة بيت لحم	عضوة جمعية عمومية
21. السيدة لنا بندك	ماجستير تنمية وإدارة موارد بشرية	مدير عام - مؤسسة قادر	عضوة جمعية عمومية
22. السيد جورج منصور	ماجستير إدارة تنمية	مدير تنفيذي - مؤسسة قادر	عضو جمعية عمومية
23. السيد زياد عمرو	ماجستير خدمة اجتماعية	مستشار - وزارة الشؤون الاجتماعية	عضو جمعية عمومية
24. السيد نضال حنني	بكالوريوس خدمة اجتماعية	موظف مديرية الشؤون الاجتماعية	عضو جمعية عمومية
25. د. محمد شعيبات	دكتوراه في الأسس التربوية	مشرف أكاديمي - جامعة القدس	عضو جمعية عمومية
26. السيدة فردوس العيسة	ماجستير صحة نفسية	مدرسة جامعية - جامعة بيت لحم	عضوة جمعية عمومية

السيدة يعاد غناري	ماجستير علم نفس إكلينيكي	أخصائية نفسية إكلينيكية - المركز الفلسطيني للإرشاد	مستشارة مجلس الإدارة
-------------------	--------------------------	--	----------------------

## ملحق رقم (2) : الموظفين

المؤهلات	الوظيفة	الاسم
<u>المؤهل العلمي:</u> بكالوريوس خدمة اجتماعية، ماجستير تنمية وإدارة موارد بشرية، دبلوم إدارة مؤسسات أهلية. <u>الخبرة العملية:</u> خبرة في مجال الإعاقة والعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في وظائف إدارية عليا.	المديرة العامة	1. لنا بندك
<u>المؤهل العلمي:</u> بكالوريوس محاسبة، ماجستير إدارة التنمية، دبلوم إدارة مؤسسات أهلية. <u>الخبرة العملية:</u> الإدارة والإدارة المالية وتصميم وإدارة المشاريع، وخبرة جيدة في مجال برامج ومشاريع الإعاقة.	مدير تنفيذي	2. جورج منصور
<u>المؤهل العلمي:</u> بكالوريوس خدمة اجتماعية، ماجستير صحة نفسية مجتمعية <u>الخبرة العملية:</u> برامج ومشاريع صحة نفسية ومجتمعية في مؤسسات أهلية وفي وزارة الصحة الفلسطينية و منظمة الصحة العالمية في مجال الصحة النفسية	منسقة مشاريع البلديات	3. نداء شريعة
<u>المؤهل العلمي:</u> بكالوريوس لغة إنجليزية. <u>الخبرة العملية:</u> العمل في مؤسسات أهلية كمساعدة إدارية وترجمة وسكرتاريا	سكرتيرة تنفيذية	4. ديمة عميرة
<u>المؤهل العلمي:</u> بكالوريوس محاسبة وتكنولوجيا معلومات <u>الخبرة العملية:</u> العمل كمحاسب ومساعد إداري في مؤسسات أهلية	مساعد مالي /إداري	5. ميلاد قمصية
<u>المؤهل العلمي:</u> بكالوريوس محاسبة وإدارة أعمال <u>الخبرة العملية:</u> العمل كمساعد إداري في مؤسسات أهلية	مساعد مالي /إداري	6. رندة صليبي
منسقة ميدانية ضمن مشروع رصد الانتهاكات عملت لغاية نهاية شهر تشرين أول (نهاية المشروع)		7. أمل زيد
مسؤول مالي وإداري أنهى عمله في شهر آب من العام 2011		8. محمد عيسى
عمل كمدير لوحدة المرافعة والتمكين لغاية نهاية شهر شباط من العام 2011، ثم بدوام جزئي كمدرّب ومستشار		9. زياد عمرو

### ملحق رقم (3) : خلفية حول مشاريع البلديات في القطاع الاجتماعي

تأتي أهمية هذا المشاريع في تعزيز دور الهيئات المحلية في تولي مسؤولية القطاع الاجتماعي على المستوى المحلي ولخدمة الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني من أهمية النهوض بأسلوب عمل مختلف في قطاع الإعاقة والتأهيل، بحيث يضمن إتاحة الفرص المتساوية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسره للوصول للخدمات الأساسية بطريقة أكثر فعالية وسهولة.

عملت مؤسسة قادر خلال العام 2010 على تطوير هذا النموذج التنموي الجديد في القطاع الاجتماعي والذي يركز على استحداث دور جديد للبلديات في القطاع الاجتماعي بهدف التعاطي مع احتياجات الفئات المهمشة وبالأخص الأشخاص ذوي الإعاقة. قامت المؤسسة وبالشراكة مع البلديات المهتمة بتحضير وكتابة مقترحات مشاريع مبدئية والتقدم بها إلى برنامج دعم البلديات الفلسطينية ( وزارة الخارجية الإيطالية ) والحصول على الموافقة المبدئية.

يهدف النموذج إلى تطوير القدرة المؤسسية للبلديات الشريكة للتعاطي مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في المدينة/البلدة والتخطيط لقطاع الإعاقة وتقديم خدمات اجتماعية (تأهيلية) بشكل فعال ومستمر، ويشمل المحاور التالية:

- تطوير القدرة المؤسسية للبلدية لتمكينها من تحديد الاحتياجات المختلفة للفئات المهمشة بشكل عام وللأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص بالتنسيق مع جميع المؤسسات الحكومية والأهلية من ذوي العلاقة.
- استحداث وتأسيس وحدة الخدمات الاجتماعية في البلدية وتضمينها في هيكلية البلدية وخططها الإستراتيجية.
- التخطيط والتنسيق لجميع الخدمات والبرامج الموجودة في منطقتها في هذا القطاع بهدف تنسيق الجهود وتجنب الازدواجية في تقديم الخدمات مع جميع المؤسسات الحكومية والأهلية من ذوي العلاقة.
- تأسيس وتقديم خدمات اجتماعية وتأهيلية أساسية بالإضافة إلى أنشطة وبرامج مجتمعية متنوعة تعالج قضايا مجتمعية محددة.
- دعم البلدية بمشروع مدر للدخل بهدف تعزيز قدرتها على الاستمرارية في تقديم الخدمات الاجتماعية والدور الجديد لها في القطاع الاجتماعي.
- البحث في حالة الأشخاص ذوي الإعاقة وإصدار تقرير أولي حول أوضاعهم في المجتمع من الجانب الاقتصادي الاجتماعي، التعليم، الصحة، العمل،... الخ.